

أردوغان يختبر ولاء الموظفين الحكوميين قبل تعيينهم

● إسطنبول - استثمر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان محاولة الانقلاب الفاشلة في 2016 إلى أقصى حد لتصفية معارضيه السياسيين، إلا أن ذلك في ما يبدو ليس كافياً بعد أن مزر البرلمان التركي قانوناً للتحقيق الأمني مع موظفي الحكومة قبل تعيينهم، في خطوة قالت المعارضة التركية إنها اختيار للولاءات من أجل تجديد المرفق العام في خدمة أجنحة التحالف الحاكم.

وصوّتت أحزاب المعارضة التركية ضد مشروع قانون من 16 مادة اقترحه حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم، والذي من شأنه إجراء تحقيقات أمنية وفحص خلفية المتقدمين لشغل مناصب عامة.

وللمرة الأولى منذ سنوات عديدة تم رفض مشروع قانون في البرلمان من قبل أصوات أحزاب المعارضة.

لكن وبعد رفض المعارضة أعيد مشروع القانون المسمى "اقترح قانون التحقيق الأمني والأرشيف" إلى الجمعية العامة الخميس، وتمت الموافقة عليه في الجولة الثانية من التصويت بأصوات نواب حزب العدالة والتنمية وحليفه حزب الحركة القومية البيميني المتطرف.

ورداً على ذلك قال حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة التركية، إنه سوف يستأنف أمام المحكمة الدستورية بشأن انتهاك اللوائح الداخلية للبرلمان.

ويصنّف القانون التركي على أن التصويت على اقتراح بطرح مشروع قانون بشكل جزئي يساوي التصويت على مشروع القانون بأكمله، كما لا يمكن طرح مشاريع القوانين التي تم رفضها في البرلمان بهذه الطريقة للمناقشة مرة أخرى إلا بعد عام.

وأصدر زعيم حزب الشعب الجمهوري كمال كليجدار أوغلو شريط فيديو يدين بشدة إعادة التصويت قال فيه "لقد أدت مطالب المنتهز إلى تشويه سمعة الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا".

واتهم أوغور أوغور نائب رئيس مجلس إدارة حزب الشعب الجمهوري الحكومة بتصفية المواطنين المعارضين من خلال مشروع القانون.

وقالت نائبة رئيس مجموعة حزب الشعوب الديمقراطي ميرال دانيش بشتاش إن الحكومة لم تسع أبداً لكسب موافقة المعارضة.

وأما نائب رئيس مجموعة الحزب الصالح موسافات درويش أوغلو فاكد أن حزبه لن يسمح بأي محاولة لتجاهل إرادة البرلمان وبالتالي الأمة.

ولغت المحكمة الدستورية مشروع القانون الذي قدمه حزب العدالة والتنمية العام الماضي مرتين، لكن الحزب الحاكم



أوزغور أوزيل
الحكومة تصفي المواطنين المعارضين من خلال هذا القانون

ومنذ ذلك الحين جرى اعتقال أو فصل عشرات الآلاف من العسكريين وموظفي الخدمة العامة من أعمالهم، وشمل ذلك احتجاز الأجهزة الأمنية لنحو 300 ألف شخص صدرت أحكام لغاية اليوم على 96 ألفاً منهم، فيما أطلق سراح البعض بعد اعتقالهم لسنوات وبعد اكتشاف أخطاء في وضعهم الأمني ارتكبتها بحقهم الاستخبارات التركية.

كما تم عزل أو طرد حوالي 150 ألفاً من موظفي الحكومة وأفراد الجيش والشرطة، وذلك بموجب قانون الطوارئ الذي فرضته حكومة حزب العدالة والتنمية لأكثر من عامين بحجة الانقلاب.

وعلى مدار 18 عاماً من حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا تم احتكار السلطة وتقويض المؤسسات الديمقراطية في البلاد وقمع المجتمع المدني والانفراد بالقرارات السياسية.

ومع ذلك لا تزال هناك معارضة قوية.

وقال صلاح الدين ديميرتاش الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأفراد إنه يتعين على المعارضة التركية أن تتحد لضخ الهياكل السرية الداعمة لحكومة أردوغان.

وحذّر ديميرتاش من عدم إعطاء الموضوع الأهمية التي يستحقها، وقال "أصل أن يتم التعامل مع الأمر بحجة وتصميم، والإصلاح يكون الأوان قد فات".

ودعا المرشح الرئاسي السابق والمسجون بتهمة الإرهاب في مقال له أرسله لموقع دوفار الإخباري عبر الإنترنت من سجن ادرنة شديد الحراسة، أحزاب المعارضة إلى بذل المزيد من الجهد لكشف عن الروابط بين الشبكات الاقتصادية والإعلامية والأكاديمية المرتبطة بإدارة أردوغان.

ومنذ ذلك الحين جرى اعتقال أو فصل عشرات الآلاف من العسكريين وموظفي الخدمة العامة من أعمالهم، وشمل ذلك احتجاز الأجهزة الأمنية لنحو 300 ألف شخص صدرت أحكام لغاية اليوم على 96 ألفاً منهم، فيما أطلق سراح البعض بعد اعتقالهم لسنوات وبعد اكتشاف أخطاء في وضعهم الأمني ارتكبتها بحقهم الاستخبارات التركية.

كما تم عزل أو طرد حوالي 150 ألفاً من موظفي الحكومة وأفراد الجيش والشرطة، وذلك بموجب قانون الطوارئ الذي فرضته حكومة حزب العدالة والتنمية لأكثر من عامين بحجة الانقلاب.

وعلى مدار 18 عاماً من حكم حزب العدالة والتنمية في تركيا تم احتكار السلطة وتقويض المؤسسات الديمقراطية في البلاد وقمع المجتمع المدني والانفراد بالقرارات السياسية.

ومع ذلك لا تزال هناك معارضة قوية.

وقال صلاح الدين ديميرتاش الزعيم السابق لحزب الشعوب الديمقراطي الموالي للأفراد إنه يتعين على المعارضة التركية أن تتحد لضخ الهياكل السرية الداعمة لحكومة أردوغان.

وحذّر ديميرتاش من عدم إعطاء الموضوع الأهمية التي يستحقها، وقال "أصل أن يتم التعامل مع الأمر بحجة وتصميم، والإصلاح يكون الأوان قد فات".

ودعا المرشح الرئاسي السابق والمسجون بتهمة الإرهاب في مقال له أرسله لموقع دوفار الإخباري عبر الإنترنت من سجن ادرنة شديد الحراسة، أحزاب المعارضة إلى بذل المزيد من الجهد لكشف عن الروابط بين الشبكات الاقتصادية والإعلامية والأكاديمية المرتبطة بإدارة أردوغان.

السلام في إقليم تيغراي الإثيوبي لا يزال بعيد المنال

● أديس أبابا - حذرت مجموعة الأزمات الدولية الجمعة من خطر تواصل الحرب في إقليم تيغراي في شمال إثيوبيا لشهور أو حتى سنوات، في وقت ينتظر الطرفان ضربة عسكرية "قاسية" تبدو غير واقعية.

وأرسل رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد قوات إلى تيغراي في نوفمبر لاعتقال قادة "جبهة تحرير شعب تيغراي" ونزع أسلحة هذا الحزب الذي كان يهيمن على المنطقة.

وقال إن الخطوة جاءت للرد على هجمات اتهمت جبهة تحرير شعب تيغراي بتنفيذها ضد معسكرات الجيش الفيدرالي.

وأعلن أن أقرم النصر في غضون أسابيع، لكن المعارك تواصلت في وسط إقليم تيغراي وجنوبه على ما أفادت مجموعة الأزمات الدولية التي تهدف لمنع وقوع نزاعات في تقرير نشرته بعد نحو خمسة شهور من اندلاع أولى المواجهات.

وقالت إن عدد المقاتلين الموالين لجبهة تحرير شعب تيغراي يزداد على الأرجح جزءاً تنامي الغضب حيال الفظائع التي ارتكبت في الإقليم.

وعلى الرغم من أن الجيش الإثيوبي يحظى بدعم من إريتريا وإقليم أمهرة

إحياء الاتفاق النووي الإيراني رهن من يبادر أولاً

طهران وواشنطن تعقدان محادثات نووية غير مباشرة في فيينا



الترغيع في تخصيب اليورانيوم ورقة لتحسين شروط التفاوض

وقال عبر تويتر "أمامنا عمل أساسي من أجل الوصول إلى فرصة أساسية لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة".

وتعهد الرئيس الأميركي بالانضمام مجدداً إلى الاتفاق شرط معاودة إيران احترام التزاماتها التي تخلت عنها رداً على انسحاب ترامب.

لكن الرئيس الديمقراطي محاصر بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه. فالأمريكيون يحضونه على الإسراع حتى لا يضطر بعد انتخابات الرئاسة الإيرانية المزمع عقدها في يونيو المقبل إلى التعاطي مع قيادة جديدة أكثر عداء للحوار مع واشنطن، فيما يدعو المعارضون إلى عدم تقديم أي تنازل قبل قيام طهران بخطوات فعلية.

وفي رسالة وجهت إلى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، طالب سبعون نائبا جمهوريا وسبعون نائبا ديمقراطيا إدارة بايدن بالتفاوض على اتفاق أوسع نطاقاً وأكثر صرامة مع إيران. غير أن بايدن يقول إنه يريد العودة أولاً إلى اتفاق 2015، واعتماده نقطة انطلاق للتفاوض على التزامات "أقوى وأكثر استدامة".

ويقول الموفد الأميركي للتفاوض مع إيران روب مالي "تعتقد أن مفاوضات مباشرة أكثر فعالية وتسمح بتفادي سوء التفاهم، لكن الجوهر أهم من الشكل بنظرنا"، ملمحاً إلى أن مفاوضات غير مباشرة بوساطة أوروبية ربما قد تسمح في نهاية المطاف ببدء المفاوضات.

الإنسانية أو تتبنى فكرة أوروبية لتسهيل ائتماني.

وقال دبلوماسي غربي إن قرصاً من صندوق النقد الدولي "قد يكون فعالاً بالتأكيد"، ووصف إمكانية تقديم تسهيل ائتماني أوروبي لإيران بأنه "مغول وقابل للتفويض".

والجمعة أكدت الولايات المتحدة على لسان المتحدث باسم خارجيتها نيد برايس خطتها لمحادثات غير مباشرة مع إيران عبر وسطاء. وقال برايس إن الولايات المتحدة وافقت على إجراء محادثات مع الشركاء الأوروبيين والروس والصينيين بشأن تحديد القضايا المرتبطة بالعودة للالتزام بالاتفاق النووي المبرم مع إيران.

وأضاف في بيان "لا يزال في المراحل الأولى ولا نتوقع انفراجة فورية لأننا أمام مناقشات صعبة لكننا نعتقد أن هذه خطوة مفيدة".

وذكر أن القضايا الرئيسية التي ستتم مناقشتها هي الخطوات النووية التي تحتاج إيران لاتخاذها للعودة للالتزام ببنود الاتفاق وخطوات تخفيف العقوبات، التي ستحتاج الولايات المتحدة لاتخاذها لتعود للالتزام به أيضاً.

ووصف الدبلوماسي الرفيع في الاقتصاد الأوروبي إنريكي مورا اجتماع الجمعة وزير التجارة والتنمية الصيني مع نظيره الأميركي في واشنطن سبباً آخرى لتخفيف الأحم الاقتصادية لإيران لتمهد الطريق أمام صندوق النقد الدولي لإقراض طهران أو تسهيل وصول البضائع كخطوة مؤقتة.

المزمع عقده معها في فيينا الثلاثاء القادم، يقضي بان يتخذ فيه الجانبان خطوات صغيرة دون الالتزام الكامل لكسب الوقت. ويرى محللون أن هذا النهج المعتدل من شأنه أن يبطل تدهور العلاقات منذ إعلان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق في 2018، ويوقف انتهاكات إيران اللاحقة التي جعلتها تقرب أكثر من مستوى تخصيب اليورانيوم للاستخدام في الأسلحة.

وقد ينطوي هذا الخيار على إتاحة واشنطن امتيازات اقتصادية لطهران قيمتها أقل من تخفيف العقوبات الذي نص عليه اتفاق 2015، مقابل توقف إيران أو ربما تراجعها عن انتهاكاتهما للاتفاق.

وقال مصدر مطلع على المراجعة الأميركية لسياسات تجاه الملف النووي إن الأميركيين "يفكرون بشكل حقيقي" في احتمال العودة المباشرة إلى الاتفاق النووي وما أسماه "الأقل مقابل الأقل" كخطوة مؤقتة.

وذكر مصدر آخر أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إذا خلصت إلى أن التفاوض بشأن العودة الكاملة للاتفاق سيستغرق وقتاً طويلاً، فقد تتبنى نهجاً أكثر اعتدالاً.

وقد تجد واشنطن سبباً آخرى لتخفيف الأحم الاقتصادية لإيران لتمهد الطريق أمام صندوق النقد الدولي لإقراض طهران أو تسهيل وصول البضائع كخطوة مؤقتة.

تتمثل المشكلة الرئيسية في إحياء الاتفاق النووي الإيراني في من يبدأ أولاً، حيث تصر إيران على أن ترفع الولايات المتحدة جميع العقوبات قبل استئناف المفاوضات والامتثال للاتفاق، فيما تريد واشنطن العكس.

● بروكسل - اتفقت قوى دولية وإيران الجمعة على عقد محادثات الأسبوع المقبل في فيينا لمناقشة الاتفاق النووي، بينما من المقرر أن يجري وسطاء اتصالات منفصلة مع الولايات المتحدة، في خطوة يؤكد مراقبون أنها تعيد الطريق لجلوس طهران إلى طاولة المفاوضات مع واشنطن في نهاية المطاف.

وناقشت إيران والصين وروسيا وفرنسا وألمانيا وبريطانيا، أطراف اتفاق 2015 النووي، الجمعة احتمال عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق وكيفية ضمان تطبيقه على نحو كامل وفعال من كافة الأطراف.

ويقول مسؤولون غربيون إن الولايات المتحدة وإيران لم تتفقا حتى على الاجتماع لمناقشة إحياء الاتفاق، وتتواصلان على نحو غير مباشر عبر دول أوروبية. ووصف مراقبون قبول إيران بالتفاوض غير المباشر عبر الوسطاء الأوروبيين مع الولايات المتحدة، بأنه يمهّد لمحادثات مباشرة رغم التصعيد الإيراني ومحاولة طهران وضع شروط مسبقة قبل أي عملية تفاوض مباشرة.

وذكر تلفزيون (برس.تي.في) الإيراني الذي تديره الدولة نقلاً عن مصدر مطلع أن إيران سترفض أي محادثات غير مباشرة مع الولايات المتحدة أو أي رفع تدريجي للعقوبات في اجتماع مزمع خلال الأيام القادمة.



نيد برايس
تعتقد أن المفاوضات غير المباشرة مع إيران خطوة مفيدة

وأضاف المصدر "في ضوء التوجيه الخائب من الزعيم (الأعلى) الإيراني فإننا لن نقبل أي نتيجة للجنة الاتفاق (النوي) تستند على فكرة الرفع التدريجي للعقوبات أو مفاوضات غير مباشرة مع الولايات المتحدة".

وتستيق التصريحات الإيرانية مقترحة من الممكن أن يعرضه الحلفاء الأوروبيون على إيران خلال الاجتماع

سيارات بوكو حرام المهربة تهدد أمن السودان

السودان، على الحدود مع ليبيا ودول غرب أفريقيا.

وسبق أن أبلغت الشرطة الدولية "الإنتربول" السلطات السودانية بدخول سيارات مسروقة من دول الجوار عبر إقليم دارفور.

وتتمثل دارفور بيئة جاذبة لانتشار التنظيمات المتطرفة، نظراً لنفسي الفقر والاضطرابات الأمنية والنزاعات القبلية، وهذا الأمر يثير قلق المجتمع السوداني ويجعلها متحفزة ضد أي تهديد محتمل.

كما أن وصول المئات من عناصر بوكو حرام إلى غرب تشاد يشكل تهديداً آخر للسودان الذي يسعني لتعزيز التعاون الأمني والعسكري مع ليبيا وتشاد من خلال قوات مشتركة على الحدود المفتوحة بين البلدان الثلاثة.

فالتنظيمات المتشددة تسعى لإقامة إمارة بالساحل الأفريقي تمتد من موريتانيا إلى دارفور، مستغلة ضعف جيوش المنطقة واستنزافها في جروب مع تنظيمات متمردة وأخرى انفصالية.

لكن الهجرة غير النظامية والنشطة التهريب والجريمة المنظمة تشكل أيضاً هاجساً للخرطوم، بسبب الحدود الطويلة والمفتوحة، وانتشار السلاح بدارفور، الذي يقدر حجمه بمليوني قطعة سلاح، حسب تقديرات غير رسمية.

والترخيص. وفي 7 مارس الماضي وجه وزير التجارة والتنمية السوداني علي جدو "بضرورة الفصل بين عمليات جمع السلاح والاستيراد غير المعلن للعبوات، التي هي من اختصاصات وزارته التي تعكف الآن على وضع الضوابط الكفيلة بإيقاف أي استيراد غير معلن للسيارات".



الصديق المهدي
هذه السيارات مصدر خطر علينا تشديد الحراسة على الحدود

وفي فبراير الماضي كشف مسؤولون سودانيون عن أرقام مقلقة بخصوص تلك السيارات، حيث أحصت السلطات المختصة 300 ألف سيارة "بوكو" بولاية الخرطوم لوحدها، ما ينعكس سلباً على الأمن والازدحام المروري.

وأكد الخبير الاقتصادي الصديق الصادق المهدي، في تصريحات مترجمة مع تصريحات وزير التجارة والتنمية السابقة، أن "دخول هذه السيارات يعتبر مصدر خلل وخطر كبير، ويجب على الدولة وضع الضوابط له وتشديد الحراسة على الحدود والمعايير".

وتنشأ تجارة سيارات "البوكو" بشكل لافت في إقليم دارفور غربي

● الخرطوم - بصورة لافتة، انتشرت تجارة سيارات بوكو حرام في الأونة الأخيرة بالسودان، ورافقها ملاحقة أمنية كثيفة بالعاصمة الخرطوم وبقيّة الولايات.

وارتبط اسم سيارات "البوكو" بظهور جماعة بوكو حرام الإرهابية في دول مجاورة، التي كانت سبباً رئيسياً لتهريب تلك السيارات إلى السودان عبر حدوده الغربية مع ليبيا وتشاد والنيجر.

وعادة ما تدخل هذه السيارات من ليبيا مروراً بالصحرَاء الكبرى والولايات الحدودية (ولايتي غرب دارفور والشمالية) عن طريق التهريب، ولاحقاً يخضع عدد منها للإجراءات الرسمية بما فيها الفحص الأمني



التهريب يغذي الإرهاب